نقد مفصّل لتحقيق الطويان كتاب النبوات لابن تيمية

وقد تفرّع النقد إلى فرعين:-

1- القصور في تصحيح النص.
2-الخلل في تقسيم فقرات الكتاب وتوزيع علامات الترقيم

* وقد أسرف في التحشية والتهميش جدّا
وأبعد النجعة في بعض حواشيه وتعدّىٰ

أولا: القصور في تصحيح النص:

وقد ذكرت لكم أمثلة فيها كفاية ولم أستوعب كل مافي الكتاب وهذا بعد تجاوز الكثير من الأخطاء اليسيرة كأن يكون مكان النقطة الواحدة نقطتان وتغيّر هاء الغيبة كثيرا إلى تاءً مربوطة وقلب الحروف مثل تغير ‹الإرادة› إلى ‹الإدارة› ! وما يقع في الهمزة كثيرا مثل تغير ‹أمارات› إلى ‹إمارات› ونحو ذلك.
وكثير من السقط والأخطاء وجدته على الصواب في طبعة السلفية قارن صفحة 929 بما في هذا الرابط:-

http://islamport.com/w/tym/Web/3219/252.htm

وعند من هو أحق بالإسلام منهم لا تظهر خوارقهم، بل تظهر خوارق من هو أتمّ إيمانًا منهم. وهذا يُشبه ردّ أهل البدع على الكفَّار بما فيه بدعة؛ فإنَّهم وإن ضلُّوا من هذا الوجه، فهم خير من أولئك الكفار، لكن من أراد أن يسلك إلى الله على ما جاء به الرسول يضرّه هؤلاء، ومن كان [حائرًا][1] نفعه هؤلاء.

بل كلام أبي حامد[2] ينفع المتفلسف ويصير أحسن؛ فإنَّ المتفلسف يُسلم به إسلام الفلاسفة، والمؤمن يصير به إيمانه مثل إيمان الفلاسفة. وهذا [أراداً][3] من هذا، بخلاف ذاك.

أَرْدَأُ

= شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: فقلت لهذا الشيخ: أنا أُبيّن لك سبب ذلك؛ التتريّ كافر مشرك، ولصنمه شيطان يُغويه بما يُظهره من الأثر في الطعام. وأنتَ كان معك من نور الإسلام ما أوجب انصراف الشيطان ... فالتتري وأمثاله سود، وأهل الإسلام المحض بيض، وأنتم بُلق؛ فيكم سواد وبياض). «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨).

ونقل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن شيخٍ من مشايخ الأحمدية قوله: أحوالنا تظهر عند التتار، لا تظهر عند شرع محمد بن عبد الله.

انظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٤٥٥).

(١) في «م»، و«ط»: (جائرًا).

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسيّ الشافعيّ الغزالي.
توفي سنة ٥٠٥هـ.
قال عنه أبو بكر بن العربي: شيخنا أبو حامد بلع الفلاسفة، وأراد أن يتقيَّأهم، فما استطاع.
وقال عنه ابن الجوزي: صنَّف أبو حامد الإحياء، وملأه بالأحاديث الباطلة، ولم يعلم بُطلانها، وتكلّم على الكشف، وخرج عن قانون الفقه.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٣٢٢).

(٣) في «خ»: (ردّه). وما أثبت من «م»، و«ط».

من علم آل يعقوب، وأنه آتاه الحكم صبيًّا[١]؛ وذكر بدء خلق عيسى، وما أعطاه الله تعالى من تعليم الكتاب؛ وهو التوراة، والنبوَّة، وأنَّ الله تعالى جعله مباركًا أينما كان، وغير ذلك[٢]؛ وذكر قصة إبراهيم، وحسن خطابه لأبيه، وأنَّ الله تعالى وهبه إسحاق ويعقوب نبيِّين، ووهبه من رحمته، وجعل له لسان صدق عليًّا[٣]؛ ثم ذكر موسى، وأنَّه خصَّصه الله تعالى بالتقريب والتكليم، [ووهبه][٤] أخاه، وغير ذلك[٥]؛ وذكر إسماعيل، وأنَّه كان صادق الوعد[٦]، وكأنَّه والله أعلم من ذلك أو أعظمه صَدَقَهُ فيما وَعَدَ به أباه من صبره عند الذبح، فوفى بذلك[٧]؛ وذكر إدريس، وأنَّ الله تعالى رفعه مكانًا عليًّا[٨]، ثمَّ قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾[٩].

---

(١) قال تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ...﴾ إلى قوله عن يحيى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: من أولها ـ ١٥].

(٢) قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ...﴾ إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مريم: ١٦ ـ ٣٤].

(٣) قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ...﴾ إلى قوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ [مريم: ٤١ ـ ٥٠].

(٤) في «خ»: (وهبه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مُوسَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ۝٥١ وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ۝٥٢ وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا﴾ [مريم: ٥١ ـ ٥٣].

(٦) قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥٤].

(٧) انظر: «تفسير ابن كثير»: (٣/ ١٢٥).

(٨) قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِدْرِيسَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ۝٥٦ وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٦-٥٧].
وانظر أقوال العلماء في معنى رفعه عَلَيْهِ السَّلَامُ في: «أعلام النبوة» للماوردي: ص٨٢، و«البداية والنهاية» لابن كثير: (١/ ٩٣).

(٩) سورة مريم، الآية: ٥٨.

وهذه الطريق[1] أجود ما سلكوه من الطرق / مع أنها قاصرة؛ فإنَّ مدارها على أنهم لم يعرفوا حدوث شيء من الأعيان، وإنَّما علموا حدوث بعض الصفات. وهذا يدلّ على أنَّه لا بُدَّ لها من محدث[2].

قال[3]: وهذا لا ينفي كون المحدَث جسمًا، بخلاف تلك الطرق[4].

وهذه الطريق تدلّ على أنَّ الأعراض؛ كتركيب الإنسان لا بُدَّ له من مُركِّب، ولا يُنفَى بها شيء من قدم الأجسام والجواهر، بل يجوز أن يكون جميع جواهر الإنسان وغيره قديمة أزليّة، لكن حدثت[5] فيها الأعراض. ويجوز أن يكون المحدِث للأعراض بعض أجسام العالم.

---

(١) أي: الاستدلال بحدوث الصفات.

(٢) وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في موضع آخر ـ أنَّ طريقة القرآن هي الاستدلال بحدوث الأعيان والمخلوقات ذاتها؛ من إنسان، وحيوان، وغير ذلك، لا بحدوث الصفات؛ يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: (الطريقة المذكورة في القرآن هي الاستدلال بحدوث الإنسان وغيره من المحدثات المعلوم حدوثها بالمشاهدة ونحوها على وجود الخالق سبحانه وتعالى، فحدوث الإنسان يستدلّ به على المحدث، لا يحتاج أن يُستدلَّ على حدوثه بمقارنة التغيّر أو الحوادث له ووجوب تناهي الحوادث. والفرق بين الاستدلال بحدوثه، والاستدلال على حدوثه بيِّن. والذي في القرآن هو الأول لا الثاني؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، فنفس حدوث الحيوان، والنبات، والمعدن، والمطر، والسحاب، ونحو ذلك معلومٌ بالضرورة، بل مشهود لا يحتاج إلى دليل، وإنَّما يُعلم بالدليل ما لم يُعلم بالحسِّ وبالضرورة). «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٢١٩). وانظر: «شرح الأصفهانية» ـ ت السعوي ـ: (١/ ٤٠ ـ ٤١).

(٣) أي: الباقلاني.

(٤) كأنَّ الباقلاني يرى أنَّ هذه الطريق أدلَّ على مذهبه ـ في نفي الصفات خشية التجسيم ـ من سائر الطرق الأخرى.

(٥) في «خ»: (حديث). وما أثبت من «م»، و«ط».

ولفظ المادَّة مشترك:

فالجمهور يُريدون به ما منه خُلق، وهو أصله وعنصره.

وهؤلاء يُريدون بالمادَّة (جوهر باق)، وهو محلّ للصورة الجوهرية. فلم يُخلق عندهم الإنسان من مادَّة، بل المادَّة باقية، وأحدث[٢] صورته فيها؛ كما أنَّ الصور الصناعيَّة؛ كصورة الخاتم، والسرير، والثياب، والبيوت، وغير ذلك إنَّما أحدث الصانع صورته العرضيَّة في مادَّة لم تزل موجودة ولم تفسد، ولكن حُوِّلَت من صفة إلى صفة. فهكذا تقول الجهميَّة المتكلِّمة المبتدعة أنَّ الله أحدث صورة عرضيَّة في مادَّة باقية لم تفسد؛ فيجعلون خلق الإنسان بمنزلة عمل الخاتم، والسرير، والثوب.

والمتفلسفة تقول أيضًا: إنَّ مادَّته باقية لم تفسد؛ كمادَّة الصورة الصناعيَّة، لكن يقولون: إنَّه أحدث صورة جوهريَّة. وهم قد يخلطون ولا يفرقون بين الصور العرضيَّة والجوهريَّة؛ فإنَّهم يُسمُّون صورة الإنسان صورةً في مادَّة، وصورة الخاتم صورةً في مادَّة؛ فيكون خلق الإنسان عند هؤلاء وهؤلاء من جنس ما يُحدِثه الناس في الصور من الموادِّ، ويكون خلقه بمنزلة تركيب الحائط من اللَّبِن. ولهذا قال من قال منهم: إنَّه يستغني عن الخالق بعد الخلق، كما يستغني الحائط عن البَنَّاء.

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٠٨)، و(٥/ ١٩٥ - ٢٠٣)، و«منهاج السنة النبوية»: (٢/ ١٤٠).

(٢) في «خ»: (وأحدثت). وما أثبت من «م»، و«ط».

والأشعريَّة عندهم أنَّ البَنَّاءَ، والخيَّاط، وسائر أهل الصنائع لم يُحدِثوا في تلك المواد شيئًا؛ فإنَّ القدرة المُحدثة ـ عندهم ـ لا تتعلَّق إلا بما هو في محلِّها، لا خارجًا عن محلِّها، ويقولون: إنَّ تلك المصنوعات كلّها مخلوقة لله، ليس للإنسان فيها صنع.

وخَلْقُ اللهِ على أصلهم: هو إحداث أعراض فيها كما تقدّم[1].

فيُنكرون ما يصنعه الإنسان، وهو في الحقيقة مثلما يجعلونه [مخلوقًا][2] للرحمن، وهم لا يشهدون للرحمن إحداثًا ولا إفناءً، بل إنما يحدث عندهم الأعراض، وهي تفنى بأنفسها، لا بإفنائه، وهي تفنى عقب إحداثها.

وهذا لا يُعقل، وهم حائرون؛ إذا أراد أن يُعدم الأجسام، كيف يُعدمها؟ والمشهور ـ عندهم ـ أنَّها تعدم بأنفسها إذا لم يخلق لها أعراضًا. فالعرض يفنى عندهم بنفسه، والجوهر يفنى بنفسه إذا لم يخلق له عرض بعد عرض. هذا في الإفناء.

وأمَّا في الإحداث: فإنهم استدلوا على حدوثها بدليل باطل، لو كان صحيحًا، للزم حدوث كلّ شيء من غير مُحدِث.

فحقيقة أصل أهل الكلام المتبعين للجهمية: أنَّه لا يُحدِث شيئًا، ولا يُفني شيئًا، بل يَحدُث كلُّ شيءٍ بنفسه، ويَفنى بنفسه، ويلزمهم جواز أن يكون الربّ مُحدَثًا أيضًا بلا مُحدِث.

وهذه الأصول [هي][3] / أصول دينهم العقلية التي بها يعارضون الكتاب، والسنَّة، والمعقولات الصريحة، وهي في الحقيقة لا عقل،

---

(١) انظر: ص٣٠٨ ـ ٣١٤ من هذا الكتاب.

(٢) في «خ»: (مخلوقة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهي في «م»، و«ط».

والذي جاء به الكتاب والسّنة، واتفق عليه سلف الأمة، وعليه مشايخ المعرفة، وعموم المسلمين: أنَّ الله يُحِبّ ويُحَبّ؛ كما نطق بذلك الكتاب والسنَّة في مثل قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[٤]، ومثل قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾[٥]، وقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[٦].

بل لا شيء يُستحق أن يُحَبّ لذاته محبّة مطلقة إلا الله وحده. وهذا من معنى كونه معبودًا[٧]؛ فحيث جاء القرآن بالأمر بالعبادة، والثناء على أهلها، أو على المنيبين إلى الله، والتوَّابين إليه، أو الأوَّابين، أو المطمئنِّين بذكره، أو المحبين له، ونحو ذلك: فهذا كلّه يتضمَّن محبته. وما لا يُحَبّ يمتنع[٨]

---

(١) القدرية المجبرة، والقدرية النافية على السواء في ذلك.

(٢) نقل ذلك عنهم القاضي عبد الجبار المعتزلي في «المحيط بالتكليف»: ص٤٠٨.

(٣) انظر: «المغني في أبواب التوحيد والعدل» لعبد الجبار: (٦/ ٣، ٤، ٥). وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٣٨٨).

(٤) سورة المائدة، الآية: ٥٤.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ٣١.

(٧) إذ العبادة تتضمَّن معنى الحبّ، ومعنى الذلّ؛ فهي تتضمَّن كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: (غاية الذلّ لله، بغاية المحبَّة له). انظر: «العبودية»: ص٦.

(٨) في «م»، و«ط»: (ممتنع).

خصائص أمة محمد ﷺ

فإذا كان بنو إسرائيل الذين فضَّلهم الله على العالَمين في تلك الأزمان، وكانت هذه الأمة خيرًا منهم، كانوا خيرًا من غيرهم بطريق الأولى. فكان ممَّا خصَّهم الله به أنَّه لا يُعذِّبهم بعذابٍ عامٍّ؛ لا من السماء، ولا بأيدي الخلق؛ فلا يُهلكهم بسنة عامة، ولا يُسلط عليهم عدوًّا من غيرهم فيجتاحهم؛ كما كان يُسلِّط على بني إسرائيل عدوًّا يجتاحهم، حتى لا يبقى لهم دينٌ قائمٌ منصورٌ، ومن لا يقبل منهم يبقى مقهورًا تحت حكم غيرهم. لا يُقتَل بل لا تزال في هذه الأمَّة طائفة ظاهرة على الحقِّ إلى يوم القيامة[١]، ولا يجتمعون على ضلالة[٢]؛ فلا [تزال][٣] فيهم أُمَّة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون[٤].

وقد ثبت في / الحديث الصحيح عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «سألتُ ربِّي ٦/أ

---

(١) قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أُمتي يُقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة». رواه مسلم في «صحيحه»: (٣/ ١٥٢٤، رقم١٧٣)، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «ولا تزال طائفة من أمتي ظاهرين»، و(١/ ١٣٧، رقم٢٤٧)، كتاب الإيمان، باب: نزول عيسى بن مريم حاكمًا بشريعة نبيِّنا محمد ﷺ. وأحمد في «المسند»: (٣/ ٣٤٥).

وعند البخاري من حديث المغيرة بن شعبة: (٦/ ٢٦٦٧)، كتاب الاعتصام، باب قوله ﷺ: لا تزال طائفة من أُمتي ظاهرين على الحقِّ، وهم أهل العلم.

(٢) قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله لا يجمع أمتي على ضلالة». أخرجه الترمذي في «جامعه» من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: (٤/ ٤٦٦)، كتاب الفتن، باب: ما جاء في لزوم الجماعة. وللحديث شواهد أخرى عن أبي ذر وغيره أخرجها الدارمي في «سننه»: (١/ ٢٩)، والحاكم في «مستدركه»: (١/ ١١٥).

(٣) في «خ»: (يزال). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

وافق هؤلاء على نفي محبة الله لما أمر به من الصوفية، يلزمهم تعطيل الأمر والنهي، وأن لا [ينفى][1] إلا القَدَر [العامّ][2].

وقد التزم ذلك طائفة من محققيهم[3]، وكان نفي الصفات يستلزم نفي [الذات][4]، وأن لا يكون [موجودان][5]، أحدهما واجب قديم خالق، والآخر ممكن، أو محدَث، أو مخلوق. وهكذا التزمه طائفة من محققيهم؛ وهم القائلون بوحدة الوجود، و[هؤلاء][6] يقولون [بكون][7] العبد أولاً يشهد الرفق بين الطاعة والمعصية، ثمَّ يشهد طاعة بلا معصية، ثمَّ لا طاعة ولا معصية، بل الوجود واحد[8]، فالذين أثبتوا الحسن والقبح في الأفعال،

= في: «منهاج السنة»: (١/ ٤١٩)، وفي كتاب «الصفدية»: (١/ ٩٧) قسمها إلى أربعة أقسام.

(١) في «خ»: (يبقى). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «ط»: (العلم). ← هذا هو الموافق للسياق مع كونه هو الأصل الخطي !

(٣) انظر: كتاب «الصفدية»: (١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٥، ٢٦٤ ـ ٢٦٥).

(٤) في «م»، و«ط»: (الصفات).

(٥) في «خ»: (موجودا ان).

(٦) في «م»، و«ط»: (هم).

(٧) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٨) وقد سوّى غلاة الصوفية بين الإيمان والكفر، والخير والشرّ بكونه منه سبحانه وتعالى. انظر: «جامع الرسائل والمسائل»: (٤/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)، و«جامع الرسائل»: (١/ ١٢٥)، و«مجموع الفتاوى»: (٨/ ٣٣١، ٣٣٩، ٣٤٣ ـ ٣٥٠).

وقد قال عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولهذا يجوز عندهم أن يأمر الله بكل شيء، حتى الكفر والفسوق والعصيان، وينهى عن كل شيء، حتى عن الإيمان والتوحيد، ويجوز نسخ كل ما أمر به بكلّ ما نهى عنه. ولم يبق عندهم في الوجود خير ولا شرّ، ولا حسن ولا قبح إلا بهذا الاعتبار. فما في الوجود ضر ولا نفع. والنفع والضرّ أمران إضافيان، فربما نفع هذا ما ضرّ هذا؛ كما يُقال مصائب قوم عند قوم فوائد). «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٣٤٣). وانظر: «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٦٢).

ويظهر بالوجه السادس: وهو أنَّه قد ادَّعى جماعةٌ من الكذَّابينَ النبوَّة، وأتوا بخوارق من جنس خوارق الكُهَّان والسحرة، ولم يعارضهم أحدٌ في ذلك المكان والزمان، وكانوا [كاذبين][5]؛ فبطل قولهم أنَّ الكذَّاب إذا أتى بمثل خوارق السحرة والكهان، فلا بد أن يمنعه الله ذلك الخارق، أو يُقَيِّد له من يعارضه[6].

يقيّض

= من الغيوب في الماضي، والحاضر، والمستقبل، ودلالتها على نبوته. انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٨٠ـ ١٥٨).

(١) أي: النبيّ.

(٢) تقدَّم كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ذلك في أوَّل هذا الكتاب. راجع: ص١٤٧ ـ ١٥٠.

(٣) سورة الشعراء، الآيات: ٢٢١ ـ ٢٢٣.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ». وهو في «م»، و«ط».

(٥) في «ط»: (كذابين).

(٦) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ ـ ٩٥.

عالم صادق عادل مصلح، والآخر جاهل ظالم كاذب مفسد، ثم قُدِّر أن ذلك العالم العادل عوقب في الدنيا والآخرة، فأُذل في الدنيا، وقُهر، وأُهلك، وجعل في الآخرة في جهنم، وذلك الظالم الكاذب الجاهل، أُكرم في الدنيا والآخرة، [و][1] جُعل في الدرجات العلى، كان معلومًا بالاضطرار أن هذا نقيض الحكمة / والعدل، وهو أعظم سفهًا وظلمًا من تعذيب ماء البحر ١/٦١
وماء العين؛[2] فإن هذا غايته موت شخص أو النوع، وهذا أقل فسادًا من إهلاك خيار الخلق وتعذيبهم، وإكرام شرار الخلق وإهانتهم.

وإذا كان هذا أعظم مناقضة للحكمة والعدل من غيره، وتبيَّن بالبراهين اليقينية أن الرب لا يجوز عليه خلاف الحكمة والعدل، عُلم بالاضطرار أن الرب سبحانه لا يسوي بين هؤلاء وهؤلاء، فضلاً عن أن يفضل الأشرار على الأخيار، وهو سبحانه أنكر التسوية؛ فقال: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ [مَا يَحْكُمُونَ][3]﴾[4]، وقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ [تَحْكُمُونَ][5]﴾[6].

وقد جعل من جوز[7] أن الله لا ينصر رسوله والمؤمنين في الدنيا والآخرة، ويعذبهم في الآخرة في جهنم، وأن الفراعنة[8] يكرمهم في الدنيا

الأشاعرة يجوزون على الله عقلا أن يسوي بين الصادق والكاذب وأن يعذب المؤمنين ولكن بالسمع لا بالعقل

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٢) أي: يصير ماء البحر وماء العين عذبًا صالحًا للشرب.

(٣) في «خ»: (ما كانوا يعلمون).

(٤) سورة الجاثية، الآية: ٢١.

(٥) في «ط»: (يحكمون).

(٦) سورة القلم، الآيتان: ٣٥ ـ ٣٦.

(٧) أي: الجبري.

(٨) فرعون: اسم أعجمي، وقد استخدم في اللغة العربية، فقيل: تفرعن فلان: إذا تعاطى=

وإذا قلتَ: أُنزهه عن فعل ممكن يستلزم عجزه، كان هذا تناقضًا؛ فإن فعل الممكن لا يستلزم العجز، بل امتناع الممكن يستلزم العجز. وبيان ذلك أن يقال: ما خلقه على يد الصادق هو قادرٌ على أن يخلقه على يد الكاذب أم لا؟.

فإن قلتَ: ليس بقادر، فقد أثبتَّ عجزه. وإن قلتَ: هو قادر على ذلك، فالمقدور عندك لا يُنزه عن شيء منه. وإن قلتَ: هذا المقدور أنزهه عنه، لئلا يلزم عجزه، كان حقيقة قولك: أُثبت عجزه [لئلا أنفي][1] عجزه؛ فجعلته عاجزًا لئلا [تجعله][2] عاجزًا، فجمعتَ بين النقيضين؛ بين إثبات العجز ونفيه.

وإنما لزمه هذا؛ لأنه لا ينزه الرب عن فعل مقدور، فاستوت المقدورات كلها في الجواز عليه عنده، ولم يحكم بثبوت مقدور إلا بالعادة، أو الخبر[3]. والعادة يجوز انتقاضها عنده[4]، والخبر موقوف على العلم بصدق المخبر، ولا طريق له إلى ذلك.

فتبيَّن أن كل من لم يُنزه الرب عن السوء والسفه، ويصفه بالحكمة والعدل، لم يمكنه أن يعلم نبوة نبي، ولا المعاد، ولا صدق الرب في شيء من الأخبار.

---

(١) في «م»، و«ط»: (لأنفي). ← هذا هو الصواب بلا شك !

(٢) في «خ»: (يجعله). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) قد تقدمت هذه المناظرة بين شيخ الإسلام رحمه الله والأشاعرة في ص٤٨٧ من هذا الكتاب.

(٤) الأشاعرة يُجوزون أن يأتي الساحر والكاهن بمثل آيات الأنبياء، إلا أنه لا يدعي النبوة، فيجوزون خرق العادات لغير الأنبياء. انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ ـ ٩٥، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٢٢٢ ـ ٢٢٨، ٤٨١، ٤٨٥، ٨٢٦، ٨٥٩ ـ ٨٦٢، ٨٧١.

وخلق دليل الصدق مع عدم الصدق، ممتنع غير مقدور، لكن الممكن المقدور: أن ما جعله دليلاً على الصدق يخلقه بدون الصدق، فيكون قد خلقه، وليس بدليل [حينئذٍ. ويمكن أن يخلق على يد الكاذب ما يدل أنه دليل على صدقه، وليس بدليل][2]؛ مثل خوارق السحرة، والكهان؛ كما كان يجري لمسيلمة والعنسي وغيرهما[3].

لكن هذه ليست دليلاً على النبوة، لوجودها معتادة لغير الأنبياء، وليست خارقة لعادة غير الأنبياء، بل هي معتادة للسحرة والكهان. فالتفريط ممن ظنها دليلاً، لا سيما ولا بُد أن يكون دليلاً على كذب صاحبها؛ فإن

---

(١) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٣) تقدم بيان ذلك، انظر: ص١٦٧، ٢٣٣، ٤٩٦، ٤٩٧ من هذا الكتاب.

قادرًا على أن يهدي عباده إلى ما هو أدق من هذا، / فهُداهم إلى أسهل[١].

[لكن][٢] هذا[٣] يستلزم إثبات حكمته ورحمته، فمن لم يثبت له حكمة ورحمة، امتنع عليه العلم بشيء من أفعاله الغائبة.

وأيضًا: فآيات الأنبياء تصديق بالفعل، فهي تدل إذا عُلم أن من صدقه الرب فهو صادق، وذلك يتضمن تنزيهه عن الكذب، وعلى أصلهم لا يعلم ذلك، فإن ما يخلقه من الحروف والأصوات عندهم هو مخلوق من المخلوقات، فيجوز أن يتكلم كلامًا يدل على شيء، وقد أراد به شيئًا آخر؛ فإن هذا من باب المفعولات عندهم.

والكلام النفسي[٤] لاسبيل لأحدٍ إلى العلم به. فعلى أصلهم يجوز

---

(١) أي: إلى أسهل الطرق وأوضحها في ثبوت النبوة؛ لأنه كلما كان الناس إلى الشيء أحوج، فإن الله ييسره لهم منة منه وفضلاً.

(٢) في «ط»: (فكن).

(٣) إشارة إلى دليل القدرة.

(٤) الكلام من صفات الله الثابتة على ما يليق بجلاله سبحانه، وهو صفة ذاتية باعتبار نوع الكلام، وصفة فعل لتعلقه بمشيئة الله باعتبار أفراد الكلام.

وقد ذهبت الكلابية والأشعرية إلى أن الله متكلم بكلام قائم بذاته أزلاً وأبدًا، لا يتعلق بمشيئته وقدرته، إن عُبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عُبر عنه بالعبرانية كان توارة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلاً. ونفوا أن يكون الله متكلمًا بحرف وصوت زاعمين أن كلامه سبحانه نفسي. أما القرآن الكريم: فقد صرحوا بأنه مخلوق محدث ليس كلام الله، بل هو عبارة عن كلام الله. وانظر مذهب الأشاعرة والكلابية في كلام الله والقرآن في: «الإرشاد» للجويني: ص٩٩، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٠٦ ـ ١٠٨، و«المواقف» للإيجي: ص٢٩٣، ٢٩٤، و«البرهان» للسكسكي: ص٣٧، و«تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد» للباجوري: ص٩٤.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: (والصواب الذي عليه سلف الأمة كالإمام أحمد، والبخاري=

تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا﴾[1].

ومتى ذكرت ألفاظ القرآن والحديث، وبُيِّن معناها بيانًا شافيًا، [فإنها][2] [تنتظم][3] جميع ما يقوله الناس من المعاني الصحيحة، وفيها زيادات عظيمة لا توجد في كلام الناس، وهي محفوظة مما دخل في كلام الناس من الباطل؛ كما قال: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ۝٤١ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[6]، وقال: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾[7]. وفيه من دلائل الربوبية، والنبوة، والمعاد ما لا يوجد في كلام أحدٍ من العباد؛ ففيه أصول الدين المفيدة لليقين[8]؛

= ولا تنقضي عجائبه، ولا تشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل به أُجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هُدي إلى صراط مستقيم. فكان القرآن هو الإمام الذي يُقتدى به، ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط قد تعارض في هذا العقل والنقل..). «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٢٨ ـ ٢٩).

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.

(٢) في «خ»: (إنها). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «م»، و«ط»: (تنظم).

(٤) سورة الحجر، الآية: ٩.

(٥) سورة فصلت، الآيتان: ٤١ ـ ٤٢.

(٦) سورة هود، الآية: ١.

(٧) سورة لقمان، الآية: ٢.

(٨) كثيرًا ما يذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الأصول في مواضع عديدة من كتبه، من ذلك قوله موضحًا هذه الأصول: (الأصل الأول: يتضمن إثبات الصفات، والتوحيد، والقدر، وذكر أيام الله في أوليائه وأعدائه، وهي القصص التي قصها على عباده، والأمثال التي=

وكذلك لما قال: إنّي رسول الله، [أتى][١] مع ذلك بآيات دلت على صدقه.

وكذلك في مكانه وزمانه، ظهر من انشقاق القمر وغيره ما دل على نبوته.

لكن آيات الأنبياء أعم من ذلك، كما أن دليل كل شيء أعم من أن يختص بمعنى المدلول وزمانه ومكانه.

بمحل

ويغلب على الظن أن ما في الأصل مصحف عن ذلك، فإنه قد تقرر أن الآيات يجب أن تختص بمعنى مدلولها وهو النبوة ولكنها يجوز أن تكون في ذات النبي ولا يجب ذلك فلا تختص بالمحل.

وبهذا يظهر خطأ كثير من الناس في عدم معرفتهم بجنس آيات الأنبياء، لعدم تحقيقهم جنس الأدلة والبراهين[٢].

وإن خاصة الدليل: أنه يلزم من تحققه تحقق المدلول عليه فقط، سواء كان مقارنًا للمدلول عليه، أو كان حالاً في محله، أو مجاوزًا لمحله، أو لم يكن كذلك.

هل النبوة صفة ثبوتية أم لا

والنبوة قد قال طائفة من الناس: إنها صفة في النبي[٣].

---

(١) في «خ»: (أي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: (إن ما يعلم بالدليل إنما يعلم إذا علم أن الدليل مستلزم له ليكون دليلاً عليه، وهذه هي الآية والعلامة. وكذلك الاسم إنما يدل على المسمى إذا عرف أنه اسم له، وذلك مشروط بتصور المدلول عليه اللازم، وبأن هذا ملزوم له. ولهذا قيل: إن المقصود بالكلام ليس هو تعريف المعاني المفردة، لأن المعنى المفرد لا يفهم من اللفظ حتى يعرف أن اللفظ دال عليه، فلا بُد أن يعرف أن هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى حتى تعرف دلالتها عليه). «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٥٣٠).

(٣) والذين قالوا ذلك هم المعتزلة والفلاسفة.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ عن المعتزلة: إنهم يقولون: (إن النبوة أو الرسالة جزاء على عمل متقدم، فالنبي فعل من الأعمال الصالحة ما استحق به أن يجزيه الله بالنبوة، وهؤلاء القدرية في شق، وأولئك الجهمية الجبرية في شق). «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ١٥).

وهو سبحانه منزهٌ عن النقائص والعيوب، ولهذا يُنكر على المشركين أنهم يصفونه بما هو عندهم عيبٌ ونقصٌ، لا يرضونه لأنفسهم؛ مثل كون مملوك أحدهم شريكه يساويه؛ فإن هذا من النقائص والعيوب التي يُنزهون أنفسهم عنها، ويعيبون ذلك على من فعله من الناس.

فإذا كان هذا عيبًا ونقصًا، لا يرضاه الخلق لأنفسهم؛ لمنافاته الحكمة، والعدل؛ فإن الحكمة والعدل تقتضي وضع كل شيء موضعه الذي يليق به، ويصلح به، فلا تكون العين كالرجل، ولا الإمام الذي يُؤتم به في الدين والدنيا في آخر المراتب، والسفلة من أتباعه في أعلى المراتب.

فكذلك المالك لا يكون مملوكًا مساويًا له، فإن ذلك يُناقض كون أحدهما مالكًا، والآخر مملوكًا، ولهذا جاءت الشريعة بأن المرأة لا تتزوج
١/٥٧أ / عبدها[١] لتناقض الأحكام؛ فإن الزوج سيد [المرأة][٢]، وحاكمٌ عليها، والمالك سيد [المملوك][٣] وحاكمٌ عليه، فإذا جُعل مملوكُها زوجَها الذي هو سيِّدها، تناقضت الأحكام.

فهذا وأمثاله ممَّا يُبَيِّن أن هذه القضية مستقرة في [فطر][٤] العقلاء.

ولهذا قال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[٥]؛

---

(١) قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن نكاح المرأة عبدها باطل.
انظر: «المغني» لابن قدامه: (٩/ ٥٧٤).

(٢) في «ط»: (المرة).

(٣) في «ط»: (الملوك).

(٤) في «ط»: (نظر).

(٥) سورة الروم، الآية: ٢٨.

فما كان معتادًا للأنبياء دون غيرهم فهو من أعظم آياتهم وبراهينهم، وإن كان معتادًا لهم، فإن الدليل هو: ما يستلزم المدلول عليه.

فإذا لم يكن ذلك معتادًا إلا لنبي، كان مستلزمًا للنبوة، وكان من أتى به لا يكون إلا نبيًا، وهو المطلوب.

بل لو كان مستلزمًا للصدق، ولا يأتي به إلا صادق، لكان المخبر عن نبوةِ نبيٍ؛ إما نبوةِ نفسِه أو نبوةِ غيرِها.

وإذا كان كاذبًا، لم يحصل له مثل ذلك الدليل الذي [هو][1] مستلزم للصدق.

ولا يحصل أيضًا لمن كذب بنبوة نبي صادق؛ إذ هو أيضًا كاذب، وإنما يحصل لمن أخبر بنبوة نبي صادق.

وحينئذٍ فيكون ذلك الدليل مستلزمًا للخبر الصادق بنبوة النبي، وهذا هو المطلوب؛ فإن مدلول الآيات سواء سميت معجزات، أو غيرها، هو الخبر الصادق بنبوة النبي، ومدلولها: إخبار الله، وشهادته بأنه نبي، وأن الله أرسله؛ فقول الله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[2]، وقوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ إِلَيْكُمْ﴾[3]، وقول كل مؤمن: إنه رسول الله[4]؛ كل ذلك خبر عن

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

(٣) في سورة الأعراف، الآية: ١٥٨ ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾.

(٤) نطق المؤمن بأن محمدًا رسول الله في مواطن كثيرة، منها على سبيل المثال: في الأذان، وبعد الانتهاء منه، وبعد الوضوء، وعند الدخول إلى المسجد، وفي التشهد الأول =

قال: وروي عن الربيع بن أنس(٣) كشبه آل فرعون(٤).

وعن السدي قال: ذكر الذين كفروا كمثل الذين من قبلهم في [التكذيب](٥) والجحود(٦).

قلت: فهؤلاء جعلوا الشبيه في العمل؛ فإن لفظ الدأب يدل عليه:

قال الجوهري(٧): دأب فلان في عمله، أي: جدَّ، وتعب دَأْبًا ودُؤوبًا فهو دَئِبٌ، وأدبتهُ أنا، والدائبان: الليل والنهار، قال: والدَّأْبُ ـ يعني: بالتسكين ـ: العادة والشأن، وقد يُحَرَّكُ(٨).

---

(١) في «ط»: (حاحم).

(٢) انظر: «تفسير الطبري»: (٣/ ١٩٠)، و«تفسير البغوي»: (١/ ٢٨١)، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ٣٤٩)، و«فتح القدير»: (١/ ٣٢٢).

(٣) هو الربيع بن أنس بن أبي زياد البكري الخراساني المروزي. كان عالم مرو في زمانه، وقد سجن ثلاثين سنة. توفي سنة ١٣٩هـ.

انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٦/ ١٦٩ ـ ١٧٠)، و«تهذيب التهذيب»: (٣/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩).

(٤) انظر: «تفسير الطبري»: (٣/ ١٩٠)، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ٣٤٩)، و«فتح القدير»: (١/ ٣٢٢).

(٥) في «ط»: (اتكذيب).

(٦) «تفسير الطبري»: (٣/ ١٩٠ ـ ١٩١).

(٧) هو إسماعيل بن حماد التركي الجوهري، أبو نصر، إمام اللغة، كان يحب الأسفار والتغريب، مات مترديًا من سطح داره سنة ٣٩٣هـ لأنه حاول الطيران، وصنع جناحين من خشب، وصعد داره، فخانه اختراعه، فسقط إلى الأرض قتيلاً.

انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ٨٠ ـ ٨٢)، و«لسان الميزان»: (١/ ٤٠٠ ـ ٤٠٢)، و«شذرات الذهب»: (٣/ ١٤٢ ـ ١٤٣)، و«الأعلام»: (١/ ٣١٣).

(٨) انظر: «الصحاح» للجوهري: (١/ ١٢٣ ـ ١٢٤).

إلا

أيضًا من تأييد الرسل بذلك، ما لا يقدر على أن يرسل بتلك الرسالة إلى الله فلا يقدر أحدٌ أن ينزل مثل ما أنزل الله على [نبيه][1]؛ فيكون به مثل / الرسول، ولا أن يرسل به غيره[2].

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) من المناسب أن نختم هذا الفصل الذي أفرده شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لبيان أن الله تعالى لا يؤيد الكاذب بما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على قول هرقل: (وسألهم عن زيادة أتباعه ودوامهم على اتباعه، فأخبروه أنهم يزيدون ويدومون، وهذا من علامات الصدق والحق، فإن الكذب والباطل لا بُد أن ينكشف في آخر الأمر، فيرجع عنه أصحابه، ويمتنع عنه من لم يدخل فيه. ولهذا أخبرت الأنبياء المتقدمون أن المتنبئ الكذاب لا يدوم إلا مدة يسيرة. وهذا من بعض حجج ملوك النصارى الذين يقال إنهم من ولد قيصر هذا أو غيرهم، حيث رأى رجلاً يسب النبي ﷺ من رؤوس النصارى ويرميه بالكذب، فجمع علماء النصارى فسألهم عن المتنبئ الكذاب: كم تبقى نبوته؟ فأخبروه بما عندهم من النقل عن الأنبياء: أن الكذاب المفتري لا يبقى إلا كذا أو كذا سنة ـ مدة قريبة ـ أو ثلاثين سنة، أو نحوها، وقال لهم: هذا دين محمد له أكثر من خمسمائة سنة أو ستمائة سنة، وهو ظاهر مقبول متبوع، فكيف يكون هذا كذابًا، ثم ضرب عنق ذلك الرجل). «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٨٥).

والغريب أن أحد العلماء استدل على صحة معتقد شيخ الإسلام وسلامة منهجه بهذا المسلك الشخصي الذي ذكره الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هدي الأنبياء. انظر: كلام هذا العالم في شيخ الإسلام ص٧٧ من هذا الكتاب.

الكذب والإثم، فينزل على من يكون كذلك. وبسط هذا له موضع آخر[1].

والكلام في النبوة فرعٌ على إثبات الحكمة التي يوجب فعل ما تقتضيه الحكمة، ويمتنع فعل ما [تنفيه[2]][3]، [فتقول][4]: هو سبحانه وتعالى حكيمٌ، يضع كل شيءٍ في موضعه المناسب له، فلا يجوز عليه أن يُسوي بين جنس [الصادق][5] والكاذب، والعادل والظالم، والعالم والجاهل، والمصلح والمفسد، بل يُفرق بين هذه الأنواع بما يناسب الصادق العادل العالم المصلح من الكرامة، وما يناسب الكاذب الظالم الجاهل المفسد من الهوان؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾[6]، وقال: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾[7]، وهذا استفهام انكار على من ظن ذلك، وهو يتضمن تقرير المخاطبين، واعترافهم بأن هذا لا يجوز عليه، وأن ذلك بيِّنٌ معروف، يجب اعترافهم به، وإقرارهم به، كما يقال لمن ادعى أمرًا ممتنعًا؛ مثل نعم كثيرة في

---

(١) انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٢٩٧ ـ ٣٠٢)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٧٤ ـ ٤٧٧)، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص١٦٦.

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يناقش من ينفي حكمة الله، ويُجوز عليه فعل كل شيء: (فإما أن يجوز عليه فعل كل شيء، وإما أن يكون متنزهًا عن بعض الأفعال. فإن قيل: إنه يجوز أن يصدر منه فعل القبيح، لم يؤمن منه تصديق المتنبئين الكذابين بالمعجزات، ولم يؤمن أيضًا الخبر المخالف لمخبره، فإن الكذب وتصديق الكاذب قبيح، وتجويز ذلك يُبطل النبوات وأخبار المعاد، وهذان تبطل بهما الملل)، «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٦٢).

(٣) في «خ»: (ينفيه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (يقول). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «ط»: (الصدق).

(٦) سورة ص، الآية: ٢٨.

(٧) سورة القلم، الآية: ٣٥.

على القول المسموع؛ لا خبرًا، ولا أمرًا، فهو لا طريق [عندهم][1] إلى التمييز بين ما يقع وما لا يقع؛ مثل التمييز بين كونه يثيب المحسن، ويعاقب المسيء، أو لا يفعله.

ففي الجملة: جميع أفعاله؛ من إرسال الأنبياء، ومجازاة العباد، [وقيام القيامة، لا طريق لهم إلى العلم بذلك إلا من جهة الخبر، وطريق الخبر][2] على أصلهم مسدود[3].

وهو يعلمون صدق الرسول، وصدقُ خبره معلومٌ في أنفسهم، لكن يناقض أصولهم.

لكن مع هذا هم واقفة فيما أخبرت به الرسل من الوعيد، فضعف علمهم بما أخبرت به الرسل، فصاروا في نقصٍ عظيم؛ في علمهم، وإيمانهم بما أخبرت به الرسل، وما أمرت به، وفي أصل ثبوت الرسالة.

هذه السمعيات.

وأما العقليات: [فمدارها][4] على حدوث الجسم. وقد عرف فساد

= هذا أنْ يؤلم الله سبحانه سائر النبيين، وينعم سائر الكفرة والعاصين من جهة العقل قبل ورود السمع؟ قيل له: أجل، له ذلك، ولو فعله لكان جائزًا منه غير مستنكر من فعله. فإن قال: فما الذي يؤمنكم من تعذيبه المؤمنين وتنعيمه الكافرين؟ قيل له: يؤمننا من ذلك توقيف النبي ﷺ، وإجماع المسلمين على أنه لا يفعل ذلك، وعلى أنه قد أخبر أخبارًا علموا قصده به ضرورة إلى أن ذلك لا يكون، ولولا هذا التوقيف والخبر لأجزنا ما سألت عنه). «التمهيد» للباقلاني: ص٣٨٥ ـ ٣٨٦.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٣) سبق مثل هذا في الكلام في ص٢٤٠ ـ ٢٤٢، ٦٠٩ من هذا الكتاب.

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

فلذلك يقال: الواحد من الناس قادرٌ على إرسال رسول، وعلى أن يرسل نشابة[6]، وعلامة يعرفه المرسل إليهم بها صدقه.

يعرف

فكيف لا يقدر الرب على ذلك؟

ثم إذا أرسله إليهم، وأمرهم بتصديقه وطاعته، ولم يعرفهم أنه رسوله، كان هذا من أقبح الأمور.

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ٤٠.

(٢) سورة الزخرف، الآيات: ١٥ ـ ١٩.

(٣) رسمت في «خ»: (عين). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) وهو قياس الأولى. وقد تقدم توضيحه في ص٦٥٠، وتقدمت الإشارة إليه في ص٨٩٣ من هذا الكتاب.

(٥) انظر: ما سبق ص٦٨٤.

(٦) سبق التعريف بها في ص٥٩٤ من هذا الكتاب.

فإن الكاذب إما أن يقول: إن غيري أنزل عليَّ، وإمَّا أن يقول: أنا أصنِّف مثل هذا القرآن.

وإذا قال: غيري أنزل علي؛ فأما أن يُعيِّنه، فيقول: إن الله أنزله عليَّ؛ وأما أن يقول: أُوحي، ولا يُعيِّن من أوحاه.

فذكر الأصناف الثلاثة، فقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾[1]: فهذان نوعان من جنس، ثم قال: ﴿وَمَن﴾، [و][3] لم يقل: أو قال؛ إذ كان هذا معارضًا لا يدعي أنه رسول، فقال: ﴿وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾.

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٩٣.

(٢) سورة الأنعام، الآيتان: ٩١ ـ ٩٢.

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ»: بين السطرين.

والذي يفهم ما قالوه، لا يكون إلا فاضلاً، قد قطع درجة الفقهاء، ودرجة من قلد المتكلمين، فيصير هؤلاء؛ إما منافقين، وإما في قلوبهم مرض، ويظن الظان أنه ليس في الأمر على نبوة الأنبياء براهين قطعية، ولا يعلم أن هذا إنما هو لجهل هؤلاء وأصولهم الفاسدة التي بنوا عليها الاستدلال وقدحهم في الإلهية، وأنهم لم ينزهوا الرب عن فعل شيء من الشر، ولا أثبتوا له حكمة ولا عدلاً، فكان ما جهلوه من آيات الأنبياء؛ إذ كان العلم بآيات الله، وما قصه لخلقه من الدلائل والبراهين، مستلزمًا لثبوت علمه وحكمته ورحمته وعدله، فإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم.

وهم في الأصل إنما قصدوا الرد على القدرية الذين قالوا: إن الله لم يشأ كل شيء، ولم يخلق أفعال العباد[١]، وهو مقصود صحيح، لكن ظنوا أن هذا لا يتم إلا بجحد حكمته، وعدله، ورحمته، فغلطوا في ذلك.

كما أن المعتزلة أيضًا غلطوا من جهات كثيرة، وظنوا أنه لا تثبت حكمته، وعدله، ورحمته، إن لم يُجحدْ خَلْقُه لكل شيء، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ويجحدْ اتصافه بالكلام، والإرادة، وغير ذلك من أقوال المعتزلة[٢]، التي هي من أقوال هؤلاء؛ فإن هؤلاء[٣] في الصفات

= كما مثلهم الغزالي وغيره بمن يضرب شجرة ضربًا يزلزلها به، وهو يزعم أنه يريد أن يثبتها. وكثير من أئمة هؤلاء مضطرب في الإيمان بالنبوة اضطرابًا ليس هذا موضع بسطه. وهم مع ذلك يدعون أنه قد ظهر عن أهل الكتاب ما لم يظهر عند شيوخ هؤلاء النظار، وينهون عن إظهار آيات الله وبراهينه التي هي غاية مطالب شيوخهم، وهم لم يعطوها حقها، إما عجزًا، وإما تفريطًا). «الجواب الصحيح»: (١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤).

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٦).

(٢) وقد أورد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «منهاج السنة النبوية»: قول كل من الجهمية والمعتزلة في هذه المسائل. انظر: «المنهاج»: (٣/ ١٩٤ ـ ١٩٧).

(٣) يعني: الأشاعرة.

أقوال المخالفين يستفاد منها في بيان فساد قول كل طائفة

[و][(1)] أكثر الانتفاع بكلام هؤلاء، هو فيما يثبتونه من فساد أقوال سائر الطوائف وتناقضها.

وكذلك كلام عامة طوائف المتكلمين؛ ينتفع بكلام كل طائفة في بيان فساد قول الطائفة الأخرى، لا في معرفة ما جاء به الرسول[(2)]؛ فليس في طوائف أهل الأهواء والبدع من يعرف حقيقة ما جاء به الرسول، ولكن يعرف كل طائفة منه ما يعرفه، فليسوا كفارًا جاحدين [به][(3)]، وليسوا عارفين به.

فلقد عُرِفتَ وما عُرِفتَ حقيقةً ولقد جُهِلتَ وما جُهِلتَ حُمولاً

خُمولا بالخاء المعجمة والبيت للمتنبي من قصيدة مدح بها بدر بن عمار لما قتل الأسد بسوطه

وبسط هذه الأمور له موضع آخر[(4)]، ولكن نبهنا هنا على طريق الحكمة.

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من «ط».

(2) يذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هذه القاعدة في الاستفادة من كلام الفرق والطوائف.
وقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا عن تناقض أقوال المعتزلة والأشاعرة، وأن كل فريق يرد على أدلة الفريق الآخر: (وهذا أعظم ما يستفاد من أقوال المختلفين الذين أقوالهم باطلة، فإنه يستفاد من قول كل طائفة بيان فساد قول الطائفة الأخرى، فيعرف الطالب فساد تلك الأقوال، ويكون ذلك داعيًا له إلى طلب الحق، ولا تجد الحق إلا موافقًا لما جاء به الرسول، ولا تجد ما جاء به الرسول إلا موافقًا لصريح المعقول، فيكون ممن له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد). «مجموع الفتاوى»: (١٢/ ٣١٤).
وقال أيضًا: (عدم علمهم بما بعث الله به الرسول ﷺ، وعدم تحقيقهم لقواعد المعقول، فإن الأقوال المبتدعة لا بُد أن تكون مناقضة للعقل والشرع). «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٣١).

(3) في «ط»: (له).

(4) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٢/ ٢٢ ـ ٢٤)، و(٦/ ٢٨٨)، و(٧/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦)، و(٨/ ٢٩)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٢٦)، و(٤/ ٢٠٦)، و(٧/ ٣٥ ـ ٣٧)، و(٩/ ٦٧ ـ ٦٨)، و(١٠/ ٩٧)، و«بيان تلبيس الجهمية»: (٢/ ١١٠ ـ ١١١)، و«الرد على المنطقيين»: ص٣١٠ ـ ٣١١. =

فصل

وإذا عرفت حكمة الرب وعدله، تبيَّن أنه إنما يرسل من اصطفاه لرسالته، و[اختاره][(١)] لها، كما قال: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾[(٢)]، وكما قال لموسى: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾[(٣)]، وأنه إذا أبلغ الرسالة، وقام بالواجب، وصبر على تكذيب المكذبين وأذاهم، كما مضت به سنته في الرسل؛ قال: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٥٢﴾ أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٩﴾ ۞ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن

---

(١) في «خ» رسمت: (اخباره). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) سورة الحج، الآية: ٧٥.

(٣) سورة طه، الآية: ١٣.

(٤) سورة الذاريات، الآيتان: ٥٢ ـ ٥٣.

(٥) سورة فصلت، الآية: ٤٣.

مكانه، لكن [يجوز][1] ذلك فيه؛ فالإنسان قد تقوم به أمور تدل على بعض الأمور التي فيه، وقد [تُعلم][2] أموره بخبر غيره، وببعض آثاره المنفصلة عنه.

فإذا أريد بأن آيات الأنبياء مختصة بهم، وأنها لا تكون لغيرهم: أنها لا تكون مع انتفاء النبوة المدلول عليها: فهذا صحيح؛ لأنه يستلزم الجمع بين النقيضين.

وأما إذا أريد أنها لا توجد إلا في ذات النبي، أو مقترنة بخبره عن نبوته، أو في المكان الذي كان فيه، أو في الزمان: فهذا كله غلطٌ وخطأ ممن ظنه، وجهلٌ بيِّنٌ بحقائق الأدلة، وإن كان من الأدلة وآيات النبوة ما [يكون][3] في ذات النبي، ويكون مقترنًا بقوله: إني رسول الله، ويكون في المكان الذي هو فيه، وفي زمانه، فهذا يمكن، وهو الواقع؛ فإن النبي ﷺ، بل وغيره من الأنبياء كان في نفس أقوالهم وأفعالهم وصفاتهم وأخلاقهم [وسيرهم][4] أمور كثيرة تدل على نبوتهم[5].

سقطت الواو وتلتبس العبارة بدونها

(١) في «خ»: (يجب). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (يعلم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (تكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (وسترهم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) انظر: «الشفا» للقاضي عياض: (١/ ٧٧ ـ ٢٠٩)، و«الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام: (٥/ ٤٣٧ ـ ٤٨٢)، و(٦/ ٨٠، ٣٦٥ ـ ٣٨٠، ٣٨٧)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٧٢ ـ ٤٨٥، ٤٩٢ ـ ٤٩٩، ٥٠٠ ـ ٥٠٢)، و«دقائق التفسير»: (١/ ١٥٩ ـ ١٦٤)، و«شرح الطحاوية»: (١/ ١٤١ ـ ١٥٤).

يسترقون السمع من السماء فيخبرون به، وتارة يسترقون وهم يكذبون في ذلك؛ كما أخبر النبي ﷺ عنهم(١).

وما تخبر به الأنبياء من الغيب، لا يقدر عليه إنس، ولا جن، ولا كذب فيه.

وأخبار الكهان وغيرهم كذبها أكثر من صدقها، وكذلك كل من تعود الإخبار عن الغائب؛ فأخبار الجن لا بُد أن [تكذب](٢)، فإنه من طلب منهم الإخبار بالمغيب كان من جنس الكهان، وكذبوه في بعض ما يخبرون به، وإن كانوا صادقين في البعض.

وقد ثبت في الصحيح: أن النبي ﷺ سُئل عن الكهان؟ فقيل له: إن منا قومًا يأتون الكهان؟ قال: «فلا يأتوهم»(٣).

وثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «من أتى عرافًا، فسأله عن شيء، لم تقبل له صلاة أربعين يومًا»(٤).

---

(١) يُشير شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى إلى حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، قالت: سأل رسول الله ﷺ ناسٌ عن الكهان، فقال: «ليسوا بشيء»، فقالوا: يا رسول الله إنهم يحدثون أحيانًا بالشيء فيكون حقًا. فقال رسول الله ﷺ: «تلك الكلمة من الحق يخطفها الجني، فيقرقرها في أذن وليه، فيخلطون معها أكثر من مائة كذبة».
أخرجه البخاري: (٥/ ٢١٧٣)، كتاب الطب، باب: الكهانة. ومسلم: (٤/ ١٧٥٠)، كتاب السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان.

(٢) في «خ»: (يكذب). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه»: (٤/ ١٧٤٨ - ١٧٤٩)، كتاب السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان، مع اختلاف في اللفظ.

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»: (٤/ ١٧٥١)، كتاب السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان، وأحمد في «مسنده»: (٤/ ٦٨)، و(٥/ ٣٨٠).

[ثم قال][1]: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾[2].

فقوله: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾: عطف جملة على جملة، قالوا: وليس من جواب الشرط؛ لأنه قال: ﴿وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ﴾ بالضم، وهو معطوف على قوله: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾. فمحوه للباطل، وإحقاقه الحق: خبرٌ منه، لا بُد أن يفعله؛ فقد بيَّن أنه لا بُد أن يمحو الباطل، ويحق الحق بكلماته؛ فإنه إذا أنزل كلماته، دل بها على أنه نبي صادق؛ إذ كانت آية له، وبين بها الحق من الباطل، وهو أيضًا يُحِق الحق، ويُبطل الباطل بكلماته، / [فإنه إذا أنزل ١/٥٨
كلماته، دل بها على أنه نبي صادق؛ إذ كانت آية له، وبيَّن بها الحق من الباطل.

وهو أيضًا يُحِق الحق، ويُبطل الباطل بكلماته][3] التي تكون بها الأشياء؛ فيُحِق الحق بما يظهره من الآيات، وما ينصر به أهل الحق، كما تقدمت كلمته بذلك، كما قال: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٧١ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ۝١٧٢ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾[4]، وقال: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾[5]، وقال: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾[6].

وقال تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[7]، وأمره يتضمن ما يأمر به،

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ»: بين السطرين.
(٢) سورة الشورى، الآية: ٢٤.
(٣) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ»، و«م»، و«ط».
(٤) سورة الصافات، الآيتان: ١٧١ - ١٧٣.
(٥) سورة الأنعام، الآية: ١١٥.
(٦) سورة التحريم، الآية: ١٢.
(٧) سورة النحل، الآية: ١.

الأولى أنه لا يثبت في صلب الكتاب ما يجزم بأنه سهو من الناسخ أو ما يجزم بأنه سبق قلم وخطأ محض من المؤلف إذا كانت النسخة بخط المؤلف أو اتفقت كل النسخ عليه لاسيما وابن تيمية قد عرفنا عنه أنه لم يبيّض كثيرًا من كتبه، ثم تكفي الإشارة إلى ذلك في الحاشية

ومسرى النبي ﷺ إلى بيت المقدس ليريه الله من آياته الكبرى[٤]: أمرٌ اختص به، بخلاف من يُحمل من مكان إلى مكان، لا ليريه الله من آياته الكبرى[٥]، أمرٌ اختص به، ولا يعرج إلى السماء.

فهؤلاء كثيرون، وهذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع[٦].

تكررت سهوًا من الناسخ، ولا وجه لإثباتها في المتن.

---

(١) يقول الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: (لما دحضت حجتهم، وبان عجزهم، وظهر الحق، واندفع الباطل عدلوا إلى استعمال جاه ملكهم، فقالوا: حرقوه وانصروا آلهتكم إن كنتم فاعلين. فجمعوا حطبًا كثيرًا جدًا.

قال السدي: حتى إن كانت المرأة تمرض، فتنذر إن عوفيت أن تحمل حطبًا لحريق إبراهيم، ثم جعلوه في هوة من الأرض وأضرموها نارًا، فكان لها شرر عظيم، ولهب مرتفع، لم توقد نار قط مثلها. وجعلوا إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في كفة المنجنيق بإشارة رجل من أعراب فارس من الأكراد...). «تفسير ابن كثير»: (٣/ ١٨٣).

(٢) سورة النمل، الآية: ٣٩.

(٣) سورة النمل، الآية: ٤٠.

(٤) قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

(٥) انظر: «صحيح البخاري»: (٤/١٧٤٨).

(٦) انظر: ما سبق في هذا الكتاب من ص١٤٤ ـ ١٤٨.

الأولى ألّا تُضبط ولا يُفتات فيها على المؤلف فإن السياق يقتضي كونها: «يَغُرّونه» من الغرّ والغُرور أكثر من اقتضاءه كونها: «يُغْرونه» من الإغراء الذي لا يكاد يُستعمَل في مثل هذا التركيب إلا متعلقًا بالذوات فيقال: «أغريت الكلب بالصيد» أما المعاني كإيهام أن هذا من الكرامات فهو بالغرور أولى.

ويطوف بالبيت من غير إحرام إذا حاذى الميقات[١]. ـ [وذلك][٢] واجب في أحد قولي العلماء، ومستحب في الآخر[٣] ـ فيفوته المشروع، أو يوقعونه في الذنب، ويُغرونه بأن هذا من كرامات الصالحين.

وليس هو مما يكرم الله به وليه، بل هو مما أضلته به الشياطين، وأوهمته أن ما فعله قربة وطاعة[٤]، أو يكون صاحبه له عند الله منزلة عظيمة.

---

(١) الميقات: (واحد المواقيت، وهي التي وقتها رسول الله ﷺ لمن أراد الحج، أو العمرة.
قال ابن عباس رضي الله عنهما: وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم. فهن لهن، ولمن أتى عليهن من غير أهلهن، لمن كان يريد الحج والعمرة. فمن كان دونهن فمهله من أهله، وكذلك أهل مكة يهلون منها).
راجع «صحيح البخاري»: (١/ ٥٥٥)، كتاب الحج، باب: مهل أهل الشام، و«صحيح مسلم»: (٢/ ٨٣٨، ٨٣٩)، كتاب الحج، باب: مواقيت الحج والعمرة.

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (٥/ ٦٩).

(٤) وقد تحدث شيخ الإسلام في موضع آخر عن هؤلاء، فقال: (ومنهم من يطير به الجني إلى مكة، أو بيت المقدس، أو غيرهما، ومنهم من تحمله عشية عرفة ثم تعيده من ليلته، فلا حجًا شرعيًا، بل يذهب بثيابه ولا يحرم إذا حاذى الميقات، ولا يلبي، ولا يقف بمزدلفة، ولا يطوف بالبيت، ولا يسعى بين الصفا والمروة، ولا يرمي الجمار، بل يقف بعرفة بثيابه، ثم يرجع من ليلته، وهذا ليس بحج مشروع باتفاق المسلمين، بل هو كمن يأتي الجمعة ويصلي بغير وضوء إلى غير القبلة.
ومن هؤلاء المحمولين من حمل مرة إلى عرفات ورجع، فرأى في النوم ملائكة يكتبون الحجاج، فقال: ألا تكتبوني؟ فقال: لست من الحجاج؛ يعني: لم تحج حجًا شرعيًا).
«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٢٧، وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١/ ٨٣، ١٧٤)، و(١٧/ ٤٦٠)، و(١٩/ ٤٨)، و«الصفدية»: (١/ ١٩٠)، و«الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٢). =

وأما ما يعلمه بعض المخلوقين: فهو غيب عمن لم يعلمه، وهو شهادة لمن علمه.

فهذا أيضًا تُخبر منه الأنبياء بما لا يمكن الشياطين أن تُخبر به، كما في إخبار المسيح بقوله: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾[1]؛ فإن الجن قد يخبرون بما يأكله بعض الناس، وبما يدخرونه، لكن الشياطين إنما تتسلط على من لا يذكر اسم الله؛ كالذي لا يذكر اسم الله إذا دخل، فيدخلون معه، وإن لم يذكر اسم الله إذا أكل، فإنهم يأكلون معه.

وكذلك إذا ادخر شيئًا، ولم يذكر اسم الله عليه، عرفوا به، وقد يسرقون بعضه، كما جرى هذا لكثيرٍ من الناس[2].

وأما من يذكر اسم الله على [طعامه][3]، وعلى ما يختاره، فلا سلطان لهم عليه، لا يعرفون ذلك، ولا يستطيعون أخذه[4].

يحتازه
في المعجم الوسيط: (احتازه: ضمّه وامتلكه)

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٤٩.

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: (فإذا قالوا أو كتبوا ما ترضاه الشياطين أعانتهم على بعض أغراضهم؛ إما تغوير ماء من المياه، أو إما أن يحمل في الهواء إلى بعض الأمكنة، وإما أن يأتيه بمال من أموال بعض الناس، كما تسرقه الشياطين من أموال الخائنين ومن لم يُذكر اسم الله عليه، وتأتي به، وإما غير ذلك. وأعرف في كل نوع من هذا الأنواع من الأمور المعينة، ومن وقعت له ممن أعرفه، ما يطول حكايته، فإنهم كثيرون جدًا). «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٥٣).

(٣) في «ط»: (طعام).

(٤) قال رسول الله ﷺ: (إذا دخل الرجل بيته، فذكر الله تعالى عند دخوله وعند طعامه، قال الشيطان: لا مبيت لكم ولا عشاء. وإذا دخل فلم يذكر الله تعالى عند دخوله، قال الشيطان: أدركتم المبيت، وإذا لم يذكر الله تعالى عند طعامه، قال: أدركتم المبيت والعشاء).
أخرجه مسلم في «صحيحه»: (٣/ ١٥٩٨)، كتاب الأشربة، باب: آداب الطعام والشراب وأحكامهما.
=

وأما إخوان الشياطين: فإذا دخلت فيهم الشياطين، فقد يدخلون النار، ولا تحرقهم؛ كما يُضرب أحدهم ألف سوط، ولا يحس بذلك؛ فإن الشياطين تلتقي ذلك.

وهذا أمرٌ كثيرٌ معروفٌ، قد رأينا من ذلك ما يطول وصفه[1]، وقد ضربنا نحن من الشياطين في الإنس ما شاء الله، حتى خرجوا من الإنس، ولم يعاودوه[2].

وفيهم من يخرج بالذكر والقرآن.

وفيهم من يخرج بالوعظ والتخويف.

وفيهم من لا يخرج إلا بالعقوبة؛ كالإنس[3].

فهؤلاء الشياطين إذا كانوا مع جنسهم، الذين لا يهابونهم، فعلوا هذه الأمور. وأما إذا كانوا عند أهل [إيمان][4] وتوحيد، وفي بيوت الله التي

---

(١) انظر: «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٤٢)، و«مجموع الفتاوى»: (١١/ ٤٩٥، ٥٧٤ ـ ٥٧٥).

(٢) وقد ذكر شيخ الإسلام أن الصرع يكون أحيانًا بالتواطئ ما بين الشياطين، وبعض الإنس ممن يدعي إخراج الجن من بدن المصروع، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وشيخ آخر كان له شياطين يُرسلهم يصرعون بعض الناس، فيأتي أهل ذلك المصروع إلى الشيخ يطلبون منه إبراده، فيرسل إلى أتباعه فيفارقون ذلك المصروع، ويعطون ذلك الشيخ دارهم كثيرة). «جامع الرسائل»: (١/ ١٩٤).

وانظر: ما سبق من الكلام عن صرع الجن والإنس ص٨٣٨ من هذا الكتاب.

وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥)، و(١٩/ ٦٠)، و«دقائق التفسير»: (٣/ ١٣٧).

(٣) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٣١.

(٤) في «خ»: (الإيمان). وما أثبت من «م»، و«ط».

إذا اشتد الحرب، يقولون: يا براء أقسم على ربك، فيقسم على ربه فينصرون[1].

والقَسَمُ: قيل: هو من جنس الدعاء[2]، لكن هو طلب مؤكد بالقسم. فالسائل يخضع، ويقول: أعطني، والمقسم يقول: عليك لتعطيني، وهو خاضعٌ سائلٌ.

سقطت: أقسم

بعض المتصوفة يدعي لنفسه من الكرامات ما لا يجوز أن يكون للأنبياء

لكن من الناس من يدعي له من الكرامات ما لا يجوز أن يكون للأنبياء[3].

= انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١/ ١٩٥)، و«البداية والنهاية»: (٧/ ٨٨).

(١) روى الترمذي من حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: (كم من أشعث أغبر ذي طمرين لا يؤبه له، لو أقسم على الله لأبره، منهم البراء بن مالك). «سنن الترمذي»: (٥/ ٦٩٢)، كتاب المناقب، باب: مناقب البراء بن مالك رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح حسن.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وكان البراء إذا اشتدت الحرب بين المسلمين والكفار يقولون: يا براء أقسم على ربك. فيقسم على الله، فتنهزم الكفار. فلما كانوا على قنطرة بالسوس، قالوا: يا براء أقسم على ربك، فقال: يا رب أقسمت عليك لما منحتنا أكتافهم وجعلتني أول شهيد. فأبر الله قسمه، فانهزم العدو، واستشهد البراء بن مالك يومئذ. وهذا هو أخو أنس بن مالك قتل مائة رجل مبارزة، غير من شرك في دمه، وحمل يوم مسيلمة على ترس، ورمي به إلى الحديقة حتى فتح الباب). «مجموع الفتاوى»: (١/ ٢٠٥).

(٢) لم أجد هذا المعنى ـ في مادة قَسَمَ ـ في كتب اللغة التالية: «لسان العرب»، و«تهذيب اللغة»، و«القاموس المحيط»، و«المفردات»، و«المصباح المنير».

وقد تكلم شيخ الإسلام رحمه الله عن هذا الموضوع بالتفصيل في «مجموع الفتاوى»: (١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦). ← رجعت لهذا الموضع فلم أستفد شيئًا زائدًا على ما ذكرها هنا في موضوع «الإقسام على الله»

(٣) شيخ الإسلام رحمه الله يُنبه هاهنا على خرافات ملاحدة الصوفية الذين يضاهئون كرامات أوليائهم بأفعال الله تعالى، فيجعلونهم ينفعون ويضرون، ويحيون ويميتون.

ولهذا يوجد كثيرٌ ممن يكذب [بهذه](١) الخوارق الشيطانية أن [تكون](٢) لبعض الأشخاص لما يراه من نقص دينه وعلمه، فإذا عاينها بعد ذلك أو ثبت عنده، خضع لذلك الشخص الذي كان عنده: إما كافرًا، وإما ضالاً، وإما مبتدعًا جاهلاً، وذلك لأنه أنكر وجودها [معتقدًا أنها لا توجد إلا للصالحين، فلما تيقن وجودها](٣)، جعلها دليلاً على الصلاح، وهو غالطٌ في الأصل، بل هذه من الشياطين؛ من جنس ما للسحرة والكهان، ومن جنس ما للكفار من المشركين وأهل الكتاب؛ فإن لمشركي الهند والترك وغيرهم، ولعُبَّاد النصارى من هذه الخوارق الشيطانية أمورًا كثيرة يطول وصفها أكثر وأعظم [من أكثر](١) مما يُوجد منها لأهل الضلال والبدع من المسلمين، وما يوجد منها للمنافقين(٤)؛ فإن الشياطين لا تتمكن من إغواء المسلمين، وإن كان فيهم جهل وظلم، كما [تتمكن](٥) من إغواء المشركين وأهل الكتاب(٦).

مع هذه الزيادة لا تصح (مما)

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من «ط».

(٢) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٤) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: (وفي أصناف المشركين من مشركي العرب، ومشركي الهند، والترك، واليونان، وغيرهم من له اجتهاد في العلم والزهد والعبادة، ولكن ليس بمتبع للرسل، ولا مؤمن بما جاؤوا به، ولا يصدقهم بما أخبروا به، ولا يطيعهم فيما أمروا. فهؤلاء ليسوا بمؤمنين، ولا أولياء لله، وهؤلاء تقترن بهم الشياطين، وتتنزل عليهم، فيكاشفون ببعض الأمور، ولهم تصرفات خارقة من جنس السحر، وهم من جنس الكهان والسحرة الذين تتنزل عليهم الشياطين..). «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٨٣ ـ ٨٤. وانظر أيضًا: المصدر نفسه: ص١٦٨ ـ ١٦٩.

(٥) في «خ»: (يتمكن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) وسبق أن ذُكر في ص٢٧، قصة شيخ من طائفة الأحمدية مع بعض أمراء التتار المشركين، وفيها دلالة واضحة على تسلط الشياطين على هؤلاء الكفار.

النص المحقق بدأ ص١٢٩ فأعجب من حرصه على التحشية وغفلته عما في المتن والحاشية!

غلط لا يصح المعنى إلا به

فلم

وأكثر المسلمين إذا فعل أحدهم فاحشةً باطنةً، تاب منها ومن إعلانها، [يتشبه][1] الناس بعضهم ببعض في ذلك.

فلهذا نهى الله عن فعلها، وعن التكلم بها؛ صدقًا، وغير صدق؛ فإنها إذا فُعِلَتْ، وكُتِمَتْ، خَفَّ أَمْرُهَا، وإذا أُظْهِرَتْ، كان فيها مفاسد كثيرة؛ قال النبي ﷺ: «من ابتُلي من هذه القاذورات بشيء، فليستتر بستر الله؛ فإنَّ مَنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ نُقِمْ عليه كتاب / الله»[2]، وقال: «كل أمتي معافى، إلا ١
المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يبيت الرجل على الذنب قد ستره الله، فيُصبح يقول: يا فلان فعلتُ البارحة كذا، وكذا»[3].

فقد نهى الله تعالى صاحبها أن يظهرها ويعلنها، فكيف القاذف؟.

بخلاف ما إذا أقر بها عند ولي أمر، ليقيم عليه الحد، أو يشهد بها نصاب تام لإقامة الحد[4]، فذاك فيه منفعة وصلاح.

وقد يُخبر بها بعض الناس سرًّا؛ لمن يعلمه كيف يتوب؟ ويستفتيه، ويستشيره فيما يفعل؟ فعلى ذلك المفتي والمشير أن يكتم عليه ذلك، ولا يشيع الفاحشة، وبسط هذا له موضع آخر[5].

---

(١) في «خ»: (يشبه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ»: (١ ـ ٢/ ٨٢٥)، كتاب الحدود، باب: ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا، مع اختلافٍ يسير.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٥/ ٢٢٥٤)، كتاب الآداب، باب: ستر المؤمن على نفسه. ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢٢٩١)، كتاب الزهد والرقائق، باب: النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه.

(٤) انظر بعض من اعترف على نفسه وأقر بما فعل، في «صحيح مسلم»: (٣/ ١٣١٨ ـ ١٣٢٥)، كتاب الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى.

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٣٤/ ١٨٠).

وهم لم يتعلموا ما جاءت به الأنبياء، ولم يأخذوا عنهم الدلائل، والأصول، والبينات، والبراهين.

وإذا وجب أن يؤخذ عن الأنبياء ما أخبروا به من أصول الدين، ومن تصديق خبرهم، مع وجود ما يعارضه، فلأن يؤخذ عنهم ما بينوا به تلك العقائد؛ من الآيات، والبراهين أولى وأحرى؛ فإنه بهذا يتبين ذاك، وإلا فتصديق الخبر متوقف على دليل صحته، أو على صدق المخبر به. وتصديقه بدون أن يعلم أنه في نفسه حق، أو أن المخبر به صادق: قول بلا علم.

الرسول أرسل بالبينات والهدى

والرسول صلوات الله عليه وسلامه قد أُرسل بالبينات والهدى؛ بيَّن الأحكام الخبرية والطلبية، وأدلتها الدالة عليها؛ بيَّن المسائل والوسائل؛ بيَّن الدين؛ ما يقال، وما يعمل، وبيَّن أصوله التي بها يعلم أنه دين حق. وهذا المعنى قد ذكره الله تعالى في غير موضع، وبيَّن أنه أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين [كله][1]؛ ذكر هذا في سورة التوبة[2]، والفتح[3]، والصف[4].

والهدى: هو هدْي الخلق إلى الحق، وتعريفهم ذلك، وإرشادهم إليه. وهذا لا يكون إلا بذكر الأدلة، والآيات الدالة على أن هذا هدى، وإلا فمجرد خبر: لم يعلم أنه حق، ولم يقم دليل على أنه حق ليس بهدى.

الهَدْي: السمت والطريقة
الهُدَى: مصدر هَدَى يهدي

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٢) قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة، الآية: ٣٣].

(٣) قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح، الآية: ٢٨].

(٤) قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [الصف، الآية: ٩].

لكن من الجن المؤمنين من يعاون المؤمنين، ومن الجن الفساق، والكفار من يعاون الفساق؛ كما يُعاون الإنس بعضهم بعضًا[٣]. فأمّا طاعة مثل طاعة سليمان، فهذا لم يكن لغير سليمان [عليه السلام][٤].

١٨/ب
رسولنا ﷺ أعطي أفضل مما أعطي سليمان عليه السلام

ومحمد ﷺ أُعطي / أفضل ممّا أُعطي سليمان [عليه السلام][٥]؛ فإنَّه أُرسل إلى الجنِّ، وأُمروا أن يؤمنوا به، ويطيعوه[٦]؛ فهو يدعوهم إلى عبادة الله، وطاعته، لا يأمرهم بخدمته، وقضاء حوائجه؛ كما كان سليمان يأمرهم، ولا يقهرهم باليد؛ كما كان سليمان يقهرهم، بل [يفعل][٧] فيهم كما [يفعل][٧] في الإنس، فيجاهدهم الجن والمؤمنون، ويقيمون الحدود على منافقيهم، فيتصرف فيهم تصرّف العبد الرسول، لا تصرّف النبي

بغير واو وانظر ص ١٠١٢

---

(١) وهذه من معجزات عيسى عليه السلام. قال الله تعالى حاكيًا عن المسيح عليه السلام: ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ وَأُبۡرِئُ ٱلۡأَكۡمَهَ وَٱلۡأَبۡرَصَ وَأُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأۡكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمۡۚ﴾ [آل عمران: ٤٩].

(٢) قال تعالى: ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ ...﴾ إلى قوله: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعۡمَلُونَ عَمَلٗا دُونَ ذَٰلِكَۖ وَكُنَّا لَهُمۡ حَٰفِظِينَ ٨٢﴾ [الأنبياء، الآيتان: ٨١ ـ ٨٢].

(٣) وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أحوال الجنِّ مع الإنس. انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٦٤.

(٤) زيادة من «ط».

(٥) زيادة من «ط».

(٦) قال تعالى حكاية عن الجنِّ: ﴿يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُجِرۡكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ٣١ وَمَن لَّا يُجِبۡ دَاعِيَ ٱللَّهِ فَلَيۡسَ بِمُعۡجِزٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَيۡسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءُۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ٣٢﴾ [الأحقاف: ٣١ ـ ٣٢].

(٧) في «خ»: (يفعله). وما أثبت من «م»، و«ط».

ثانيا: الخلل في تقسيم فقرات الكتاب وفي علامات الترقيم، والكتاب مشحون بهذا، وسأعرض لكم أمثلة قليلة تكفي وتدلّ على ماوراءها.

وسائر الحيوان، والنبات، وسائر المخلوقات. فكيف يجوز في حكمته، وعدله، ورحمته في مَنْ هو دائمًا يفعل ما يُرضيه من الطاعات، والعبادات، والحسنات، وقد نظر نظرة منهيًّا عنها، أن يُعاقبه على هذه النظرة بما يُعاقب به أفجر الفُسَّاق، [وأن يكون أفجر الفُسَّاق][1] في أعلى عليِّين، وهو سبحانه يفعل ما يشاء، ويحكم ما [يُريد][2].

قطع الكلام وابتدأ فقرة جديدة

لكن لا يشاء إلا ما يُناسب حكمته، ورحمته، وعدله، كما لا يشاء ويُريد إلا ما علم أنَّه سيكون.

فلو قيل: هل يجوز أن يشاء ما علم أنَّه لا يكون؟ لم [يجز][3] ذلك باتفاقهم[4]، لمناقضة علمه، والعلم يُطابق المعلوم، فكيف يشاء ما يُناقض حكمته، ورحمته، وعدله، وبسط هذه الأمور له مواضع متعدِّدة[5].

= وتكلَّم تلميذه الإمام العلامة ابن القيم رحمه الله عن بعض هذه الحكمة في مخلوقات الله.
انظر: «مفتاح دار السعادة»: (١/ ١٨٨، ٢١٠، ٢٥٦، ٢٥٧).
وانظر الحكمة في شرع الله في كتاب «حجة الله البالغة» للشاه ولي الله الدهلوي: (١/ ١٥٢).

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في هامش «خ».
(٢) في «ط»: (يريده).
(٣) في «ط»: (يجر).
(٤) انظر: «الإنصاف» للباقلاني: ص٧٥.
(٥) انظر: «جامع الرسائل»: (١/ ١٢٠ ـ ١٤٢)، و«المجموعة المنيريَّة»: (٢/ ٢٠٥ ـ ٢٤٦)، و«منهاج السنة»: (١/ ١٣٤ ـ ١٤٥)، و«مجموعة الرسائل والمسائل»: (٤/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥، ٢٨٣ ـ ٣٤٦).

وحقيقة الأمر أن الأدلة الجعلية القصدية لا بُد فيها من إرادة الرب ومشيئته، أن تكون أدلة، فلا بُد أن يريد أن يجعل هذا الفعل ليدل، وهم لا يجوزون أن يريد شيئًا لشيء، بل كل مخلوق هو عندهم مراد من نفسه، لم يُرَد لغيره، فامتنع أن يكون يريد الرب جعل شيء دليلاً على أصلهم[1].

فتبين أنه على أصلهم غير قادر على [نصب][2] ما يقصد به دلالة العباد، وهدايتهم، وإعلامهم؛ لا قول، ولا فعل، فبطلت المقدمة الكبرى، وبتقدير أن يكون قادرًا على ذلك، فهو إذا أظهر على يد الكاذب ما يظهر على يد الصادق، كان لم يفعل هذا المقدور، ولم يجعل ذلك دليلاً على الصدق لا يلزم أن لا يكون قادرًا.

فهم اعتمدوا على هذه الحجة، وقالوا: هذا هذا، وهذا هذا.

فقد تبيَّن أن من لم يثبت حكمة الرب، يلزمه نفي إرادته ومشيئته كما تقدم[3]، ويلزمه أيضًا نفي قدرته على أن يفعل شيئًا لشيء، فلا يمكنه أن ينصب دليلاً ليدل به عباده على صدق صادق ولا كذب كاذب، وهم يقولون: من فعل شيئًا لحكمة، دليلٌ على حاجته ونقصه؛ لأنه فعل لغرض

---

(١) وقد رد عليهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (الغاية التي يُراد الفعل لها هي غاية مرادة للفاعل، ومراد الفاعل نوعان؛ فإنه تارة يفعل فعلاً ليحصل بفعله مراده، فهذا لا يفعله وهو يعلم أنه لا يكون، والله تعالى يفعل ما يريد، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولكن الله يفعل ما يريد. وتارة يريد من غيره أن يفعل فعلاً باختيار، لينتفع ذلك الفاعل بفعله، ويكون ذلك محبوبًا للفاعل الأول، كمن يبني مسجدًا ليصلي فيه الناس، ويعطيهم مالاً ليحجوا به، ويجاهدوا به). «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٤٧١)، وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٣/ ١٦٨).

(٢) في «خ»: (ما نصب). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) انظر: ما سبق ص٤٢٧ ـ ٤٣١ من هذا الكتاب، وكذا ص٩٠٤، ٩٤٤ منه.

وقولنا: ولا يجب أن تخرق عادات الأنبياء، ولم [نقل][٥]: ولا يجوز أن تخرق عادات الأنبياء. بل قد تكون خارقة أيضًا لعادات الأنبياء، . . .

. . وقد خُص بها نبي واحد؛ مثل أكثر آيات الأنبياء[٦]؛ فإن كل نبي خُص بآيات، لكن لا يجب في آيات الأنبياء أن تكون مختصة بنبي[٧]، بل ولا يجب أن يختص ظهورها على يد النبي، بل متى اختصت به، وهي من

الكلام واحد ولكنه وضع نقطة وابتدأ فقرة أخرى

---

(١) في «ط»: (يحب ـ بالحاء المهملة ـ).

(٢) في «م»، و«ط»: (يكون).

(٣) في «م»، و«ط»: (لا).

(٤) في «خ»: (يكن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «خ»: (يقل). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) فإبراهيم عليه السلام خُص بالنار، وصالح خص بالناقة، وموسى بالعصا واليد، ونبينا محمد ﷺ خُص بالقرآن الكريم. . . والأمثلة على ذلك كثيرة.

(٧) فمثلاً إحياء الموتى: اشترك فيه أكثر من نبي. كما سبق بيانه في ص٤٩٢ ـ ٥٠٦، ٨٢١ من هذا الكتاب.
وانظر: «الجواب الصحيح»: (٣/ ٣٥١)، و(٤/ ١٧)، و(٥/ ٤٣٤).

والأدلة والبراهين كما تقدم[٤] نوعان؛ نوعٌ يدل بمجرده، بحيث يمتنع وجوده غير دال كدلالة حدوث الحادث على محدث، فهذا يدل بمجرده، وإن قُدِّرَ أن أحدًا لم يقصد الدلالة به، لكن الرب بكل شيء عليم، وهو مريد لخلق ما خلقه ولصفاته، لكن لا يشترط في الاستدلال بهذا أن يعلم أن دالاً قصد أن يدل به.

والنوع الثاني[٥]: ما هو دليل بقصد الدال وجعله. [فهذا][٦] لولا القصد وجعله دليلا، لم يكن دليلاً، [فهو][٧] [إنما][٨] قصد به الدلالة، فهذا مقصوده مجرد الدلالة، وذلك بمجرده هو الدليل.

لا داعي للفاصلة فالكلام متصل

والمراد عدم اشتراط ذلك لصحة الدلالة

---

(١) في «م»، و«ط»: (سلطان).

(٢) يذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا الفرق بين المعجزة والسحر.

(٣) انظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٨٩٧.

(٤) انظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٧٣٧.

(٥) سبق ذلك في ص٧٦٢ من هذا الكتاب.

(٦) في «خ»: (فلهذا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) في «خ»: (فهذا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٨) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

الموضع[١]، [و][٢] بيّن أن العالم يعلم ما الذي يصلح أن يفعل، وأن فِعلَ هذا، أولى من فعل هذا. وإذا كان مريدًا للفعل، وقد علم أن الفعل على هذا الوجه هو الأصلح، امتنع أن يريد الوجه الآخر.

إما

والإنسان لا يريد القبيح إلا [لنقص][٣] علمه. أما أن يفعل بلا علم، بل لمجرد الشهوة، أو يظن خطأ؛ فيظن أن هذا الفعل يصلح، وهو لا يصلح، فإنما يقع القبيح في فعله لفعله مع الجهل البسيط أو المركب[٤].

الكلام متصل فلا داعي لنقطة انتهاء الكلام

والرب منزه عن هذا وهذا، فيمتنع أن يفعل القبيح.

إثبات الإرادة يستلزم إثبات الحكمة...

وأيضًا فإنه قد ثبت أنه مريد، وأن الإرادة تخصص المراد عن غيره، وهذا إنما يكون إذا كان التخصيص لرجحان المراد؛ إما لكونه أحب إلى المريد وأفضل عنده. فأما إذا ساوى غيره من كل وجه امتنع ترجيح الإرادة له، فكان إثبات الإرادة مستلزمًا إثبات الحكمة[٥]، [وإلا][٦] لم تكن الإرادة.

فقد تبين ثبوت حكمته من جهة علمه، ومن جهة نفس أفعاله المتقنة المحكمة، التي تدل على علمه بالاتفاق.

وهذه أصول عظيمة من تصورها تصورًا جيدًا، انكشف له حقائق هذا الموضع الشريف[٧].

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٦/ ١٣٠ ـ ١٣٣)، و«بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٧٨ ـ ١٨٤، ٢٠٣ ـ ٢٠٤)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٦٣)، و(٩/ ١١١).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من «ط».

(٣) في «خ»: (لفعل). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) سبق التعريف بهما. انظر: ص٦٣٦ من هذا الكتاب.

(٥) انظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٤٣١.

(٦) في «خ» رسمت: (والم).

(٧) وهو إثبات حكمة الله سبحانه وتعالى التي نفاها المتكلمون والفلاسفة، وخاضوا في أفعال الله وأحكامه وصفاته بالباطل.

والخبر إنما خبر الأنبياء، وذلك موقوف على العلم بصدقهم، وهو يستلزم صدقهم.

وعلى أصله[1] يمتنع العلم بصدقهم؛ فإنه يجوز أن يسوي الله بين الصادق والكاذب على أصله؛ إذ كان يجوز عليه عنده كل مقدور.

وعنده لا يجوز أن يفعل فعلاً لحكمة، فلا يجوز على أصله أن يخلق الله آية ليدل بها على صدقهم[2].

وإذا قال[3]: تجويز ذلك يقتضي أنه لا يقدر على خلق ما به يبين صدق الصادق، فلذلك منعت من ذلك لأنه يفضي إلى تعجيزه.

قيل له: إنما يفضي إلى عجزه إذا كان خلق دليل الصدق ممكنًا. وعلى أصلك لا يمكن إقامة الدليل على [إمكانة][4]؛ فإن الدليل يستلزم المدلول، ويمتنع ثبوته مع عدمه، وأيّ شيء قدّرتَه، جاز أن يخلقه على أصلك على يد الكاذب، وأنت لا تنزهه عن فعل ممكن[5].

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٣/ ٨٦ ـ ٩١).

(٢) الأشاعرة ينفون أن يفعل الله شيئًا لأجل شيء، لأنهم ينفون حكمة الله سبحانه وتعالى. وانظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٥٤٢، وانظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٦، و«المواقف» للإيجي: ص٢٣١.

(٣) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٦ ـ ٣٢٧، و«المواقف» للإيجي: ص٢٤٢، وانظر: اعتراض المعتزلة على الأشاعرة في «شرح الأصول الخمسة» لعبد الجبار: ص٥٦٤ ـ ٥٧١. وقد رد عليهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما مضى، انظر: ص٩٠ ـ ٩٨، ٣٦٢ ـ ٣٦٨ من هذا الكتاب وانظر له: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٣ ـ ٤٠١)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦١٦ ـ ٦٢٤).

(٤) في «ط»: (إمكان).

(٥) انظر: ما سبق ص٢١٠ ـ ٢١٢ من هذا الكتاب.

وكلماته صدقٌ وعدلٌ، والعدل: وضع الأشياء [مواضعها][٢].

من عدل الله

فمن عدله: أن يجعل الصادق عليه المبلغ لرسالته، حيث يصلح من كرامته ونصره، وأن يجعل الكاذب، حيث يليق به من إهانته وذله، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ ﴾[٣]؛ قال أبو قلابة[٤]: هي لكل مفترٍ إلى يوم القيامة[٥].

أعظم الافتراء على الله

ومن أعظم الافتراء عليه: دعوى النبوة والرسالة كذبًا، كما قال تعالى:

---

(١) سورة يس، الآية: ٨٢.

(٢) في «ط»: (مواضها).

وسبق أن ذكرت كلامًا طيبًا لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ حول هذا المعنى في هامش ص٤٧٣.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٥٢.

(٤) هو عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي البصري، عالم بالقضاء والأحكام، ناسك من أهل البصرة، أرادوه على القضاء، فهرب إلى الشام، فمات فيها، وكان من رجال الحديث الثقات.

وقال علي بن المديني: أبو قلابة عربي من جرم، مات بالشام، وأدرك خلافة عمر بن عبد العزيز، ثم توفي سنة أربع ومئة.

انظر: «حلية الأولياء»: (٢/ ٢٨٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤/ ٤٦٨)، و«تهذيب التهذيب»: (٥/ ٢٢٤)، و«شذرات الذهب»: (١/ ١٢٦)، و«الأعلام»: (٤/ ٨٨).

(٥) تلا أبو قلابة هذه الآية: ، ثم قال: فهو جزاء كل مفتر يكون إلى يوم القيامة أن يذله الله عز وجل.

انظر: «تفسير الطبري»: (٩/ ٧١)، و«منهاج السنة»: (٦/ ١٧٩).

فكيف يجوز مثل هذا على الله؟

ولو بعثه بعلامة لا تدلهم على صدقه، كان ذلك عيبًا مذمومًا؛ فكل ما تُرك من لوازم الرسالة؛ إما أن يكون لعدم القدرة؛ وإما أن يكون للجهل، والسفه، وعدم الحكمة.

والرب أحق بالتنزيه عن هذا، وهذا من المخلوق؛ فإذا أرسل رسولا فلا بُد أن يعرفهم أنه رسوله، ويبين ذلك.

وما جعله آيةً، وعلامةً، ودليلاً على صدقه، امتنع أن يوجد بدون الصدق؛ فامتنع أن يكون للكاذب المتنبي؛ فإن ذلك يقدح في الدلالة.

فهذا ونحوه مما يُعرف به دلالة الآيات من جهة حكمة الرب. فكيف إذا انضم إلى ذلك أن هذه سنته وعادته؟ وأن هذا مقتضى عدله؟

وكل ذلك عند التصور التام، يُوجب علمًا ضروريًا بصدق الرسول الصادق، وأنه لا يجوز أن يُسوى بين الصادق والكاذب؛ فيكون ما يظهره النبي من الآيات يظهر مثله على يد الكاذب، إذ لو فعل هذا، لتعذر على الخلق التمييز بين الصادق والكاذب[1].

وحينئذٍ: فلا يجوز أن يؤمروا بتصديق الصادق، ولا يُذموا على ترك تصديقه وطاعته؛ إذ الأمر بدون دليله تكليف ما لا يُطاق[2]، وهذا لا يجوز في عدله وحكمته. ولو قُدِّر أنه جائزٌ عقلاً، فإنه غير واقع.

(١) انظر: «الجواب الصحيح».

(٢) سبق فيما مضى. انظر: ص٤٧٥ من هذا الكتاب.

والمعتزلة / منعوا المقدمة الأولى، فغلبوا معهم. والمقدمة الثانية جعلوها محلَّ وفاق(١)، وهي مناسبة لأصول المعتزلة؛ لكونهم ينفون الصفات؛ فنفي الفعل القائم به أولى على أصلهم، ونفي مقتضى ذلك أولى على أصلهم. وهذه المقدمة التي اشتركوا فيها [تقتضي](٢) نفي كونه مريدًا، ونفي كونه فاعلاً، ونفي حدوث شيء من الحوادث؛ كما أنَّ نفي الصفات يقتضي نفي [شيء](٣) قائمٍ بنفسه موصوفٍ بالصفات.

فنفي اتصافه بالصفات يستلزم أن لا يكون في الوجود شيء يتصف بصفة، ونفي فعله، وإحداثه يقتضي أن لا يكون في الوجود شيء حادِث؛ فكان ما نفوه مستلزمًا نهاية السفسطة(٤)، وجحد الحقائق. ولهذا كان من

لاداعي للفاصلة

---

(١) المعتزلة جعلوها محلّ وفاق مع الأشاعرة؛ لأنَّها موافقة لأصولهم.

(٢) في «خ»: (يقتضي).

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، و«ط».

(٤) المقصود بالسفسطة: الحكمة المموّهة. ويُراد بها التمويه، والخداع، والمغالطة في الكلام، وجحد الحقائق. وهي كلمة معربة من اليونانية، مركبة من سوفيا؛ وهي الحكمة، ومن اسطس؛ وهو المموّه؛ فمعناه: حكمة مموّهة.

يقول الجرجاني في «التعريفات» ص١٥٨: (السفسطة: قياس مركب من الوهميات. والغرض منه تغليط الخصم، وإسكاته؛ كقولنا: الجوهر موجود في الذهن، وكل موجود في الذهن قائم بالذهن عرضٌ؛ لينتج أنَّ الجوهر عرض).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإنَّ هذه الكلمة هي كلمة معربة، وأصلها باليونانية "سوفسقيا"؛ أي: حكمة مموهة؛ فإنَّ "سوفيا" باليونانية هي الحكمة، ولهذا يقولون: "فيلسوف"؛ أي: محبّ الحكمة ... وأما هذه المموهة فهي تشبه الحق البرهاني ونحوه مما ينبغي قبوله، وهي في الحقيقة باطلة يجب ردها، ولكن موهت كما يموه الحق بالباطل، فسمّوها "سوفسقيا"؛ أي: حكمة مموهة). «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٤). وانظر: «التسعينيّة»: ص٣٦ ـ ٣٧، و«تاريخ الفلسفة اليونانية» ليوسف كرم: ص٤٥. وانظر «تقسيم شيخ الإسلام للسفسطة إلى ثلاثة أقسام=

الفرق بين النبي والساحر؟ أوليس لو قال نبي مبعوث: إني أصعد على هذا الخيط نحو السماء، وأدخل جوف هذه البقرة وأخرج، وإني أفعل فعلاً أفرِّق به بين المرء وزوجه، وأفعل فعلاً أقتل به هذا الحي وأسقم هذا الصحيح. فهل كان يكون ذلك لو ظهر على يده آية ودليلاً على صدقه؟ [فما][1] الفصل إذًا بين السحر والمعجز[2].

ثم قال في الجواب: يُقال له: جواب هذا قريبٌ، وذلك أنَّا قد بيَّنا في صدر هذا الكتاب[3] أنَّ من حق [المعجز أن][4] لا يكون معجزًا، حتى يكون واقعًا من فعل الله على وجه خرق عادة البشر، مع تحدي الرسول بالإتيان . . . إلى آخر ما كتب[5].

قلت: هذا عمدة القوم، ولهذا طعن الناس في طريقهم، وشنع عليهم ابن حزم[6] وغيره.

وذلك أن هذا الكلام مستدرك من وجوه:

أحدها: أنَّه إذا جوز أن يكون ما ينفرد الرب بالقدرة عليه على قوله: يأتي به النبيُّ تارة، والساحر تارة، ولا فرق بينهما إلا دعوى النبوَّة، والاستدلال به، والتحدي بالمثل، فلا حاجة إلى كونه مما انفرد الباري

---

(١) في «م»، و«ط»: (وما).

(٢) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٣ ـ ٩٤.

(٣) يشير الباقلاني إلى أول كتابه «البيان».

(٤) في «م»، و«ط»: (المعجزات).

(٥) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤.

(٦) انظر بعض كتب ابن حزم؛ مثل: «كتاب الدرة فيما يجب اعتقاده»: ص١٩٥ ـ ١٩٧، و«الأصول والفروع»: (٢/ ١٣٢ ـ ١٣٤)، و«كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل»: (٥/ ٢ ـ ٩)، و«المحلى»: (١/ ٣٦).